القضية التاسعة

الغرب والعالم الإسلامي

بين تفاعلات الحقبة الاستعمارية واستحقاقاتها

- الاستعمار التقليدي .. طُويت الصفحة وتواصلت التفاعلات.
- تفاعلات ما بعد الاستعمار التقليدي .. مظاهر الاستمرارية.
- العالم الإسلامي بين التراجع الأوربي والصعود الأمريكي .. الفراغ والإحلال؟
- استثارة العالم الإسلامي في بواكير القرن الحادي والعشرين.
- ملامح الاستمرارية بين شعارات الماضي والحاضر.
- من يجرؤ على التعافي من أوزار الإرث الاستعماري؟

obeikandl.com

obeikandl.com

الاستعمار التقليدي .. طُويت الصفحة وتواصلت التفاعلات

لا جدال أنّ العهد الاستعماري بملامحه التقليدية قد طُوِيَت صفحتُه مع أواسط القرن العشرين، لكنّ القول بأنّ ذلك كان نهاية كليّة لتأثيرات الاستعمار أو فكّاً للارتباط؛ ينطوي على قدر من التسرّع. فقد كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) مفتاحاً لكثير من التحوُّلات. فبعد أن وضعت هذه الحرب الطاحنة أوزارها أُعيد رسم المشهد الدولي، لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وليقف الاتحاد السوفييتي في الجانب الآخر من معادلة ثنائية القطبية. أما القوى الاستعمارية الأوربية التقليدية فقد كان عليها أن تبدأ بالجلاء عن مستعمراتها في مسيرة استغرقت نحو ربع قرن، لتُطوَى صفحة الاستعمار التقليدي، دون أن يتحقق فك الارتباط الكامل.

وقد كان أحد الدروس التي خرجت بها الحكومات من الحرب العالمية الثانية هو الحاجة إلى إطار دولي أكثر تماسكاً وفاعلية من "عصبة الأمم"، فجاء تأسيس هيئة الأمم المتحدة على أنقاض الحرب مباشرة، مع أخذ توازنات القوى الدولية بعين الاعتبار. وفي السنوات اللاحقة ساد الشعور بضرورة "الصحوة الأخلاقية" على مستوى العالم، فكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، وصدور اتفاقيات جنيف (١٩٤٩م)، أو القانون الدولي الإنساني. ومن خلال فظائع الحربين العالميتين، حدثت اندفاعة أوربية نحو ثقافة السلام والتعايش المشترك، في منظور بقي متركزاً في نطاق العالم الغربي، حتى في أتون الحرب الباردة. وقد تميّزت هذه الأخيرة بنزعة استعمالية غير مسبوقة لشعارات حقوق الإنسان، دأب عليها المعسكر الغربي في مواجهة الكتلة الشرقية التي تقوم على نظم شمولية.

لقد أوحت هذه التطوّرات التي جرت على المسرح الدولي بوجود تلازم بين انحسار ظاهرة الاستعمار بشكلها التقليدي، وتلك "الصحوة الأخلاقية" المفترضة، التي تُعلي من شأن حقوق الإنسان في المواثيق والإعلانات

والتصريحات. وقد تشكّلت انطباعات ساذجة في بعض قطاعات الرأي العام من قبيل الظن بأنّ عالم اليوم لا مكان فيه لإخضاع شعوب لإرادة شعوب أخرى، ولا مساحة فيه لهيمنة على مقدرات أمم بكاملها، خاصة مع ما تعارف عليه المجتمع الدولي وما أصدره من إعلانات وقرارات وما اتخذه من تدابير[١].

لكن في واقع الأمر؛ سيستنتج المرء بسهولة أنّ الربط بين ما يبدو أنها مؤشرات على "صحوة أخلاقية" من جانب، ونهاية العهد الاستعماري بصورته التقليدية من جانب آخر، هو ربط غير مسوَّغ. فلقد طُويت تلك الحقبة البغيضة أساساً لأنّ كلفة الاحتفاظ بالمستعمرات باتت أعلى من عوائدها على أرباب المشروعات الاستعمارية، وبعد أن أزاحت إرهاصات الاستعمار الجديد حضور الاستعمار التقليدي من المشهد.

كانت هذه المعادلة واضحة بالنسبة إلى بريطانيا التي أفرغت الحرب العالمية الثانية خزائنها، ولم تعد قادرة على إدارة إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فأدركت أن لا جدوى من الاستماتة في الاحتفاظ بدرّة تاجها (الهند)، فكان قرارها بمنح الاستقلال لشبه القارة (١٩٤٧م) حجرَ الدومينو الذي كان سقوطه، هكذا يُفترض، بداية النهاية لظاهرة رافقت مشروع النهضة الأوربي؛ أي الاستعمار. كما وجدت فرنسا ذاتها مرغمة على ترك مستعمراتها؛ إذ لم تكن "الصحوة الأخلاقية" هي التي دفعتها مثلاً إلى الجلاء عن الجزائر، بل فاتورة باهظة ممهورة بدماء مليون شهيد. لقد وصلت كلفة المشروع الاستعماري إلى معدلات مرتفعة لا يمكن معها الانجرار خلف غلاة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر وأحلامهم التي كانت تسبح عكس التيار.

---

(١) من قبيل "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، الذي اعتُمد ونُشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠م، وقرار "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ١٨٠٣ (د-١٧) والمؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢م، علاوة على تشكيل لجنة خاصة بتصفية الاستعمار في الأمم المتحدة عام ١٩٦١م.

لقد طُويت صفحة الاستعمار التقليدي مع إعلانات الاستقلال المتوالية في دول "العالم الثالث"، دون أن تُجتث جذور الظاهرة الاستعمارية، أو تقتلع بذورها التي يمكن الافتراض أنها ستظلّ قابلة للاستنبات في ظل توافر ظروف مساعدة. بمعنى أنّ المجتمع الدولي، لم يتولّ معالجة الظاهرة الاستعمارية بصفة شاملة، بل اتخذ بحقها إجراءات منقوصة، وسلّط الاهتمام على الشكل التقليدي لهذه الظاهرة، متجاهلاً قدراتها على التجدّد وتحوير ذاتها بما يلائم المتغيرات.

وقد كان ذلك مدعاة إلى أن تعلو أصوات قدّر أصحابها أنّ ما حدث هو نهاية للاستعمار الاحتلالي[1] دون أن يتقوّض الاستعمار ذاته. وبحسب تلك التقديرات نشأت مرحلةٌ جديدة يصفها بعضُهم بـ"الاستعمار الجديد"، وهناك من يسمِّيها "الإمبريالية الجديدة"، أو "الاستعمار غير المباشر"، وإن أطلق عليها آخرون تسمية "ما بعد الاستعمار". ويشير ذلك في الإجمال إلى حالة من الاستقلال الشكليّ تخضع لنفوذ قوى كبرى خارجية وتمارِس ضروباً من الاستغلال. فيكون اللاعبون قد تبدّلوا، وطرأ تحوير على قوانين اللعبة.

فالولايات المتحدة التي كان دورها ثانوياً على المسرح الدولي إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، أصبحت هي الأولى، وكثيراً ما تُعدّ القطب الأوحد تقريباً في السياسة الدولية. فواشنطن تدير المشهد الجديد بالتعاون مع حلفائها، في حين أنه كان المشهد الاستعماري السابق يتميّز بالتعددية القطبية ولا يخلو من التنافس بين أقطابه ذات المصالح المشتركة حيناً والمتضاربة حيناً آخر.

أما بالنسبة إلى قوانين اللعبة، فإنها شهدت تعديلات متواصلة فرضتها التطوّرات، مع ثبات نسبيّ في حالة الاختلال بين الأطراف المهيمِنة على العلاقات الدولية وتلك المحاصَرة في الخانة السلبية. وبشيء من التأمّل، يمكن تتبّع هذه الحالة المذهِلة من الاستمرارية في الكثير من المجالات ضمن أدوات وقوالب جديدة.

---

(١) في واقع الأمر؛ فإنّ الاستعمار الاحتلالي قد بقي قائماً في فلسطين حتى اليوم، وما زالت هناك أيضاً مستعمرات صغيرة منسية.

تفاعلات ما بعد الاستعمار التقليدي .. مظاهر الاستمرارية

خرج الاستعمار التقليدي وأبقى له نقاط ارتكاز، وقد جرى ذلك أحياناً بترتيب من جانب القوى الاستعمارية، وأحياناً أخرى بفعل تناقضات نشأت من حقبته السابقة. والذي حدث هو أنّ آليات متجدِّدة ما زالت تعمل على إنفاذ مصالح القوى الجديدة من خلال نقاط الارتكاز هذه أو غيرها. وثمة مؤشرات على أنّ خروج الاستعمار الاحتلالي كان مرتبطاً بمساعي إبقاء نقاط الارتكاز هذه لتدعيم مصالح المركز الاستعماري مع العهد الجديد.

لقد برزت مظاهر من الاستمرارية مع الماضي الاستعماري في بعض الجوانب بعد صدور إعلانات استقلال المستعمرات. فمثلاً؛ عندما قامت جمهورية السنغال "المستقلّة" عن الاستعمار الفرنسي، في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٦٠م؛ انتقل حكم البلاد من الممثل الفرنسي إلى الرئيس الجديد ليوبولد سنغور، المتحمِّس القوي للثقافة الفرنسية، وهي الثقافة التي أريد لها أن تطمس الهوية الأصيلة للشعب السنغالي. وفي واقع الأمر؛ لم تجد فرنسا سفيراً ثقافياً لها في داكار عبر عقدين كاملين من الزمن أكثر ولاءً من الرئيس سنغور ذاته، الذي بلغت حماسته للانتماء الثقافي الفرنسي أن يبادر، بالتعاون مع آخرين، إلى إطلاق فكرة الإطار الفرنكوفوني[١]، وإنّ ذلك ليحمل من الدلالات الكثير، خاصة إذا ما تبنّى المرء مقولة من قبيل أنّ "توزيع الثقافات في العالم يعكس توزيع القوة"[٢].

---

(١) ظهرت الفرنكوفونية بوصفها كلمة ذات دلالة ومفهوم؛ في أواخر القرن التاسع عشر في كتابات الجغرافي أونزيم ريكلو، عندما ابتكر طريقة جديدة لتصنيف الشعوب بناء على لغاتها. وما لبثت الكلمة أن عاودت الظهور في بداية الستينيات من القرن العشرين بعد غيابها، عندما نشرت مجلة "إسبري" (Esprit) الفرنسية عدداً خاصاً في عام ١٩٦٢م عن "الفرنسية في العالم" شارك فيه إعلاميون وسياسيون ومثقفون وأدباء، كان من بينهم ليوبولد سنغور.

(٢) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، تعريب: د. مالك عبيد =

ومن الجائز النظر في الحالة الفرنكوفونية أو غيرها، كتيار "الأمْرَكة" الجارف، على أنها مؤشرات إلى ما يصفها بعضهم بـ"الإمبريالية الثقافية". وستكون النماذج الأخرى عصيّة على الحصر لمن يفتح هذا الملف؛ فالأداة الثقافية للاستعمار كان لها مفعولها في الاستعمار القديم، ولم تتراجع فعالية هذه الأداة في المراحل اللاحقة أيضاً؛ إذ إنها تنطوي على أهميتها الخاصة في إدارة المصالح والنفوذ على الصعيد الدولي من عدّة وجوه؛ فهي ذريعة للتدخّلات والهيمنة، وهو ما يتضح ابتداء من لفظة "استعمار" ذاتها، التي أبرز المستعمرون أنفسهم من خلالها باعتبارهم عوامل "نهضة" و"تنوير"، وقد أخذت الذريعة الثقافية تترسخ بوضوح وصولاً إلى المرحلة الحالية، إلى درجة أنّ الدعاية المصاحبة للحرب الغربية على أفغانستان سنة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م لم تستثن من مقولاتها الدعائية فكرةَ "تحرير الأفغانيات من البرقع".

ولم تتوقف فعالية الأداة الثقافية على كونها ذريعة للهيمنة وحسب، بل برزت بحد ذاتها على أنها إحدى أدوات الهيمنة؛ نظراً لما تنطوي عليه المضامين الثقافية من قابلية لترسيخ تبعيّة الأجيال الجديدة لمراكز الاستقطاب الخارجي. ومن يُدرك دَوْر البؤر "الثقافية" في الارتباط بالاستعمار فإنّ له ألّا يعجب من استمرار نهج يحرص على تشكيل النخب المرتبطة به وراء البحار، من دوائر المثقفين والمنظمات غير الحكومية. وعموماً يظلّ واقع الاختلال وعدم التكافؤ هو الطاغي على هذه الارتباطات الاعتمادية؛ سواء أدارها المانحون بطريقة استعمالية أم بمنطق إيجابي يتحرّى الانفتاح والتواصل والتنمية الجادّة.

وقد لفت وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول، الأنظار إلى الأهمية الاستراتيجية لبرامج التبادل الجامعي واستقطاب الكفاءات التي تعتمدها بلاده بالقول: إنّ «من تلقّوا منح فولبرايت أثبتوا قدرَتهم على القيادة عندما قامت بلدانهم بتحوّل تاريخيّ نحو الديمقراطية. فقد احتل من تلقوا منح فولبرايت

= أبو شهيوة ود. محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية، مصراتة (ليبيا)، ١٩٩٩م، ص ١٨٣.

مواقع الصدارة في أول حكومة بولندية تشكلت بعد انهيار النظام الشيوعي. إنّ وزير خارجية بولندا من الذين تلقوا منحة فولبرايت. كما ساعد أحد الذين درسوا بمنحة من منح فولبرايت في قيادة نضال تيمور الشرقية في سبيل الاستقلال. ورئيس بيرو، (أليهاندرو) توليدو، كان ممن تلقوا إحدى منح فولبرايت. وقد أصبح أكثر من مئتين ممن اشتركوا في برنامج وزارة الخارجية (الأمريكية) الخاص بالزوار الدوليين؛ إما رؤساء دول أو رؤساء حكومات. يا له من سجل! ومن بين أولئك الزعماء: رئيس وزراء المملكة المتحدة طوني بلير، ورئيسة إندونيسيا ميغاواتي (سوكارنوبوتري)، والرئيس (ميخائيل) ساكاشفيلي، رئيس جورجيا الجديد الذي حدثني بكل فخر واعتزاز عن العِلم الذي حصّله هنا في الولايات المتحدة، وقد شارك معظم أعضاء وزارته في برامجنا الدولية الخاصة بالتعليم. كما أن الرئيس (ألفا عمر) كوناره، رئيس مالي السابق والرئيس الحالي لمفوضية الاتحاد الإفريقي؛ هو أيضاً واحد من خريجي برامجنا. ومن المحتمل أن يكون قادة الغد من بين الثلاثين ألف رجل وامرأة الذين يشاركون سنوياً في برامج التبادل التابعة لوزارتنا. ولعل الجيل القادم من زعماء العالمين العربي والإسلامي سيكون من بين الطلبة الذين تم اختيارهم لمبادرة الشراكة من أجل التعليم. والشراكة من أجل التعليم هي جهد تواصل بدأنا العمل به في أعقاب ٩/١١. وبناء على هذه المبادرة يدرس حالياً مئة وستون شاباً وفتاة من دول أغلبية سكانها من المسلمين في المدارس الثانوية الأمريكية، ويعيشون مع عائلات أمريكية، في حين يدرس أكثر من سبعين شاباً وفتاة من دول شرق أوسطية في جامعات أمريكية للحصول على شهادة البكالوريوس»[١].

وبصورة عامة؛ لا ينبغي لمن يتطرّق إلى "نقاط الارتكاز" تلك للقوى الدولية المؤثِّرة أن يفترض بأنّ الأمر يتعلّق بمجرد ما يعنيه بعضهم بنعوت من قبيل

(١) من كلمة ألقاها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في القمة السنوية الثانية لغرفة التجارة الأمريكية المنعقدة في واشنطن العاصمة تحت عنوان "تأمين مستقبل السياحة والسفر" في ١٢ أيار / مايو ٢٠٠٤م.

"جيوب عميلة" أو "مأجورين" أو نحو ذلك من التسميات المرتبطة بفئات هامشية؛ إذ يسهل فرز نقاط الارتكاز من خلال التأمّل في مواقف القوى الكبرى من توازنات القوى المحلِّيّة في الأمم الموضوعة تحت المجهر، فيتمّ التلاعب بهذه التوازنات بتعزيز مواقف هذه على حساب تلك.

ويتيح الاختلالُ المذهِلُ في موازين القوى بين الأمم الصناعية المتنفِّذة وغيرها من أمم العالم، فرصاً غير عادلة للأولى لأن تستغلّ، إن أرادت، التناقضاتِ الداخلية في البلدان النامية والفقيرة، وهو تصنيف يشمل العالم الإسلامي عامّة؛ سعياً لتحقيق مصالحها وتعزيز اهتماماتها فيها إن سعت إلى ذلك بالفعل.

وليس من الصعب العثور على إشارات لـ"نقاط الارتكاز" هذه فيما يصدر عن دوائر التفكير الاستراتيجيّ الأمريكيّة، بل الأوربية أيضاً. فقد أشار إلى مثل هذا الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، في كتابه (انتهزوا الفرصة)، بقوله: «علينا أن ندعم التحديثيِّين في العالم الإسلامي لمصلحتهم ومصلحتنا، إنهم بحاجة إلى إعطاء شعوبهم بديلاً إيجابياً لإيديولوجيّات الأصوليِّين المتطرِّفين والعلمانيِّين الراديكاليِّين»، مشدِّداً على أنه «ينبغي علينا أثناء رسم طريقنا وخطتنا أن نعرف مَن أصدقاؤنا ومَن أعداؤنا»[1].

وعلى سبيل المثال؛ اقترحت دراسة شهيرة صادرة عن مؤسسة "راند" الأمريكية سنة **٢٠٠٣**م استراتيجية مفصّلة في مواجهة التيّار الإسلامي. وبعد أن صنّفت هذه الدراسة التيّارات الموجودة في العالم الإسلامي إلى من سمتهم "أصوليين" و"تقليديين" و"تحديثيين" و"علمانيين"؛ فقد دعت إلى دعم الغرب للتحديثيِّين أوّلاً، ثم دعم التقليديين ضد الأصوليين، مع مواجهة الأصوليين ومعارضتهم، وتقديم الدعم الانتقائي للعلمانيين[2].

---

(1) Richard Nixon, Seize the moment - America's Challenge In A One-Superpower World, New York, 1992.

(2) Cherly Benard, Civil Democratic Islam - Partners, Resources, and Strategies, RAND Corporation, National Security Research Division 2003.

وفي الاتجاه ذاته مضى نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بول وولفويتز، وهو أحد صقور إدارة جورج والكر بوش، ومن رموز المحافظين الجدد ودعاة غزو العراق، إلى القول: «يتعيّن علينا مساعدة مئات الملايين من المسلمين الذين يرغبون في العيش في ظلِّ الحرية، والذين يؤمنون بالتحديث، من أجل النجاح في تغيير النظرة إلى العالم الإسلامي إلى الأفضل»[١].

وثمة شكوى عبّرت عنها أوساط من النخب في العالم العربي والإسلامي، من أنّ الولايات المتحدة تحاول استمالة فئات الجمهور في هذا الجزء من العالم، عبر توجيه برامج ومشروعات لكل فئة على حدة، في حين تتولى في الوقت ذاته القيام بمحاولات للتلاعب في الأنماط الاجتماعية السائدة، ويأتي شعار "تمكين المرأة" العربية والمسلمة منسجماً مع هذه التوجهات، عندما ترفعه الإدارة الأمريكية. ويُستَدَلّ على ذلك بوقائع عمليّة، وبوثائق وخطط ومقولات لمسؤولين أمريكيين. ويأتي على سبيل المثال أنّ «الولايات المتحدة تقوم باستثماراتٍ قويّة لكي تتمكّن المرأة من المشاركة في المعادلة السياسية في المناطق الخارجة من صراعات كالعراق وأفغانستان، لما لأفكارهن وطروحاتهن من أهمية بالغة. إنّ قدرة المرأة على صياغة مجتمعات جديدة وإعادة تشكيلها من أجل صلاح أوطانهن كبيرة جداً»، كما قرّر ذلك جون نيغروبونتي، المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة[٢].

---

(١) جاء ذلك في كلمة أدلى بها نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز، أبرز صقور الإدارة الأمريكية، في مجلس الشؤون العالمية في مدينة فيلادلفيا، بولاية بنسلفانيا الأمريكية، في السادس من أيار / مايو ٢٠٠٤م.

(٢) جاء ذلك في البيان الذي أدلى به السفير جون نيغروبونتي، المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، أمام اللجنة الفرعية المختصة بشؤون التجارة والإدارة والعدل والتشريع ولجنة إقرار القوانين التابعتين لمجلس النواب الأمريكي في الأول من نيسان / أبريل ٢٠٠٤م.

العالم الإسلامي بين التراجع الأوربي والصعود الأمريكي .. الفراغ والإحلال؟

طرأت خلال النصف الأول من القرن العشرين عواملُ أساسيّة أعادت رسمَ المشهد الاستعماري الدولي. فقد جاءت الحربان العالميتان الأولى والثانية لتنهكا القوى الأوربية المتصارعة ولتصعدا بالولايات المتحدة إلى صدارة المشهد الدولي، وتزامن ذلك مع ارتفاع كلفة المشروعات الاستعمارية التقليدية على وقع المقاومة المتصاعدة التي أبدتها الشعوب التواقة إلى التحرُّر من الهيمنة الاستعمارية الخارجية، في حين كان للدور الأمريكي المزاحم مفعوله أيضاً في إسدال الستار على عهد الاستعمار التقليدي.

ولم تكن بعض النخب في العالم العربي والإسلامي متفائلة بهبوط النفوذ الأوربي مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، لكونها استشرفت نزعة توسعية أمريكية، شرح سيد قطب، في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، بواعثها بقوله: «إنّ أمريكا تريد أن تحارب، إنّ رؤوس الأموال الأمريكية في حاجة ملحّة إلى حرب جديدة، هذه هي المسألة، إنّ الفتوحات العلمية التي أسرعت خطاها في الحرب الماضية (الحرب العالمية الثانية)، والتجارة التي أفادتها الصناعة من تعبئة الموارد في أيام هذه الحرب؛ قد هيّأت للصناعة الأمريكية فرصاً جديدة لمضاعفة الإنتاج في الوقت الذي أصبحت مسألة التصريف مسألة عسيرة. ولا بد من حرب شاملة تجتذب جميع الأيدي العاملة من جهة وتضمن لرؤوس الأموال أرباحاً كاملة من جهة أخرى، فالحرب بالقياس إلى أمريكا اليوم (١٩٥١م) هي ضرورة حياة قومية»[١].

وأياً كانت دقّة التقديرات، فإنّ بعض ملامح الاستمرارية بين الاستعمار

(١) سيد قطب، مقال تحت عنوان "في مفرق الطريق"، منشور في مجلة "الرسالة" القاهرية، السنة ١٩ عدد ٩٥٣، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١م، ص ١٣٥ - ١٣٦.

التقليدي ونفوذ القوى الدولية الجديدة أخذت في الظهور. فإذا كانت حرية التجارة، مثلاً، قد احتلت موقعاً هاماً في الخطاب الاستعماري البريطاني الرامي إلى السيطرة على المسطحات المائية والممرّات الاستراتيجية؛ فإنّ هذه الحرية أخذت تحتل من الدور الأمريكي الجديد في العالم موقعاً مركزياً. بل ركزت الولايات المتحدة جهودها على تعميم نظام السوق الحرّ، وعولمته، وقد بدا لها أنّ الفرصة الذهبية لذلك قد حانت مع نهاية الحرب الباردة وتراجع نظام الاقتصاد المخطّط عن شرق أوربا وأوروآسيا. ويعني شعار "حرية التجارة وانفتاح الأسواق" بالنسبة إلى الولايات المتحدة حرية الوصول إلى الموارد التي تحتاج إليها الآلة الصناعية الأمريكية، والحصول عليها بامتيازات خاصة غالباً، وحرية النفاذ الميسّر إلى الأسواق في أنحاء العالم لتصريف الفائض الإنتاجي الهائل، في ظلّ اختلال صارخ في القدرات التنافسية لمصلحة المنتجات الأمريكية.

وقد تلاشت في الحقبة الاستعمارية الأمريكية الاحتكارات الكبرى التي كانت معتمدة في العهد الاستعماري السابق، عبر دور "شركة الهند الشرقية" ومثيلاتها، في حين نهضت نماذج الشركات متعددة الجنسية بدور جديد ينزع إلى الحصول على امتيازات الاستثمار والإنتاج والتسويق المُعفَى من المساءلة الضريبية العالمية، والذي يواجه الاتهامات بأنه تفنّن في ابتكار نماذج استغلالية تجعل الحديث عن "استرقاق حديث" في سوق العمل أمراً وارداً في الحسبان. وأياً كان عليه الأمر؛ فإنّ هذه الشركات تحوّلت بشكل متزايد إلى ما يشبه بؤراً احتكارية تركزت فيها العمليات الإنتاجية، وإلى إمبراطوريات اقتصادية تعاظمت فيها رؤوس الأموال، خاصة مع حمى الاندماج بين الشركات العملاقة، في حين تسبّبت في إخضاع أسواق الدول النامية والفقيرة لمعادلات غير قابلة للمنافسة غالباً.

ومع أنه توجد بعض ملامح الاستمرارية فقد جاء ما هو مختلف عمّا مضى كذلك؛ فممّا تجدر ملاحظته في هذا الصدد أنّ الأطماع الاقتصادية إذا كانت

من أبرز الدوافع للظاهرة الاستعمارية السابقة، فحرّضت من ثم على اقتطاع المستعمرات، فإنّ الأهمية الاقتصادية للاحتفاظ بالأرض أخذت تتراجع بصورة ملحوظة بالنسبة إلى الدول بعد الحرب العالمية الثانية. فمن جانب؛ تؤدي هذه السيطرة المباشرة إلى انتهاك سيادة أمم أخرى وإخضاعها، فيقود ذلك إلى المقاومة التي من شأنها رفع كلفة استمرار الاحتفاظ بالأرض وهروب رؤوس الأموال والأيدي العاملة والخبرات. ومن جانب آخر؛ أصبح النشاط الاقتصادي مركّزاً على مبادئ "حرية التجارة"، و"انفتاح الأسواق"، و"الاعتماد المتبادل"، وعدم التقيّد بمساحات محددة من الأرض، في حين كان النشاط الاقتصادي لأمم الاستعمار التقليدية منحصراً تقريباً بين المركز والمستعمرات التابعة له، وكان مفهوم حرية التجارة يتركز في المقام الأول على العلاقة بين المركز والمستعمرات المرتبطة به، وضمان التدفق التجاري على ما بينهما من ممرّات.

وقد قلّلت هذه المعطيات المستجدّة من دواعي السيطرة على الأرض؛ لأنّ الانفتاح قد يحقّق المرجوّ، دون الاضطرار إلى خوض مغامرات غير مأمونة العواقب، وهو ما جعل الولايات المتحدة تدرك أنّ مصالحها الحيوية تقتضي تشجيع فتح الأسواق وحرية التجارة، حسب مفهومها لهذيْن الشعاريْن.

ومع ذلك فإنّ السيطرة على الأرض بقيت لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالموارد الأساسية، من قبيل المواد الخام، وبخاصة النفط. وقد اختارت الولايات المتحدة بلورة حالة من الهيمنة على بؤر الإنتاج النفطي في العالم الثالث. كما أنّ مفهوم السيطرة المباشرة على الأرض أخذ يفرض ذاته مع تحولات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، لكنّه واجه صعوبات ميدانية جسيمة في العراق وأفغانستان. ومقابل ذلك طرأ تضخم هائل على مفهوم "الأمن القومي الأمريكي". فمما يمكن استنتاجه من سياقات ما أطلقت عليها واشنطن اسم "الحرب العالمية على الإرهاب"؛ أنّ صانعي الاستراتيجية الأمريكية باتوا ينظرون إلى العالم بأسره على أنه يقع في "المجال الحيوي"

لبلادهم، وهي نظرة منسجمة في واقع الأمر مع اتجاهات السياسة الأمريكية منذ الحرب الباردة.

وإزاء المصالح الاقتصادية تبرز الشواغل الإنمائية .**لكنّ بوابة التنمية ظلّت مؤهلة هي الأخرى لأن تكون إحدى مداخل تعزيز الارتباط بين ما يمكن اعتبارها أقطاب النظام الدولي والدول التي تدور في فلكها.** ويبقى الأمر متروكاً لدرجة حسن نيات المانحين من جانب؛ ولقدرة البلدان النامية والفقيرة على مقاومة إغراءات المساعدات القادمة من الشمال.

ولكن حتى لو حَسُنت النيات، فَسَلِم الأداءُ الإنمائي من انعكاسات البرامج (الأجندة) السياسية والأطماع الاقتصادية؛ فإنّ المساعدة الإنمائية تبقى متأثرة بالخلفيات العامة التي تحكم توجهات صناعة القرار. فلا يكون من المستغرب وفق هذا أن تعلن دول عربية عن تلقيها "مساعدات تنموية" من الاتحاد الأوربي مثيرة للجدل، تخدم سياسات تخفيض نسبة المواليد الجدد، وذلك تحت لافتة تعزيز "الصحة الإنجابية". كما لا يكون من المفاجئ أن ترسو حصّة سخية من مساعدات الشمال إلى الجنوب في جيوب مؤهلة لأن تكون نقاط ارتكاز للمشروع الاستعماري، على شاكلة مؤسسات ثقافية ومنظمات غير حكومية وبرامج ومشروعات من أصناف وألوان عدة.

استثارة العالم الإسلامي في بواكير القرن الحادي والعشرين

لقد استثير العالم العربي والإسلامي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمسوِّغات معقولة. ليس لمجرّد أنّ فلسطين ظلّت محتلّة بدعم غربيّ لا محدود؛ بل لأنّ جيوش الغزو الغربية لاحت من جديد في الأفق، وأخذت تتمدّد إلى العمق، في بلاد الرافدين والقرن الإفريقي وأفغانستان وباكستان.

ولوحظ أيضاً أنه منذ حسم الحرب الباردة أُعيد رسم دور جديد لحلف شمال الأطلسي "ناتو"، ليصبح ائتلافاً عسكرياً يحاول أن ينتزع لذاته الشرعية الدولية كـ"جيش للعالم"، مع استمرار هيمنة الولايات المتحدة عليه. بل إنّ قوات

الأطلسي باتت تزاحم القبعات الزرقاء لقوات حفظ السلام الدولية، في الوقت الذي تجري فيه مساع لإعادة توظيف دور الأخيرة في سياق خدمة تحركات المنظومة الأطلسية[١]، وهي المنظومة التي تهيمن على القرار الدولي عبر ما تحظى به من امتيازات غير ديمقراطية في هياكل الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن.

في غضون ذلك انهمكت القوات الغربية في "مسيرة العودة" إلى العالم العربي والإسلامي، بصورة ظاهرة حيناً ومقنّعة حيناً آخر. فالقواعد العسكرية الأجنبية جرت إقامتها على قدم وساق في عدد من البلدان بمعزل عن إحاطة الرأي العام علماً بوظيفتها وأبعاد وجودها، لكن تمت تحت السطح في الوقت ذاته عملية إعادة توجيه لمهام الجيوش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية لبعض دول العالم الإسلامي بما يجعلها مجرد روافد للوجود الأمريكي الجديد، ضمن نهج استعمالي صارخ يعيد إلى الأذهان حقبة ما قبل إعلانات الاستقلال. وقد لاح التساؤل: إذا كان الفكاك من معاهدات الحماية التي كانت بعض الدول قد أبرمتها مع القوى الاستعمارية مسوِّغاً للاحتفال بأعياد الاستقلال وجلاء الاستعمار؛ فماذا يكون قد تبقّى من هذا الاستقلال المُفترض مع عودة معاهدات الحماية تحت مسوِّغات قديمة جديدة، وإن تباينت في عناوينها وتفاصيلها عن سابقاتها؟!.

كما أنّ شعوراً متزايداً بـ"عودة الاستعمار" مع وصول النظام الرسمي في العالم العربي والإسلامي إلى مرحلة غير مسبوقة من العجز الذي لا يمكن توريَتُه، في ضوء عملية المصادرة الخارجية المتسارعة لما تبقى من آليات صناعة "القرار الوطني". وقد باتت العواصم مشدودة بقوّة باتجاه واشنطن، وما يصدر عنها من مواقف وتصريحات وتأويلات، بل بلغ الأمر حداً لا يكاد يُصَدّق

(١) كما جرى في أفغانستان عبر تسليم مهام الأمم المتحدة للناتو، وعبر العلاقة التي تبدو متداخلة بين القوات الدولية وقوات الأطلسي في البلقان.

عندما أخذت الكلمات المتراصّة في العمود الصحفي للمعلق السياسي الأمريكي توماس فريدمان في "نيويورك تايمز" تُحدِث هزات ارتدادية في أروقة صناعة القرار الرسمي في دول المنطقة.

لم تأت هذه التداعيات من فراغ؛ فعلاوة على الأزمة المزمنة المتأصلة في عمق النظام الرسمي العربي، بما في ذلك معضلة الشرعية؛ فإنّ حالة الاستلاب والعجز تطوّرت مع تراجع هامش التحرك والمناورة للحكومات في المنطقة. فإبان الحرب الباردة وفّرت الثنائية القطبية مساحة تحرّك نسبيّ للدول، بل للقوى السياسية والحركات والمنظمات، بالاستناد إلى هذا القطب أو ذاك، وهي معادلة باتت منتهية الصلاحية منذ تفتت الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الاشتراكية، ليغدو الخيار المتاح إما الاحتماء تحت المظلة الأمريكية، أو الرضا بمصير الواقعين على "محور الشرّ"، أو "قائمة الإرهاب"، وهي تصنيفات خصصها صانعو القرار الأمريكي لمنبوذي العهد الاستعماري الجديد من "الدول المارقة" و"الجماعات الإرهابية"، وما لفّ لفها.

ضمن ملابسات كهذه كتب بعضهم على اللافتات التي رُفعت في مظاهرات عربية مناهضة للحرب الأمريكية على العراق "**لا لعودة الاستعمار**"، وتحدّثت بعض مؤتمرات النخب العربية عن "غزوة استعمارية جديدة"؟.[1]. لقد رأوا في العالم العربي أنهم إزاء مرحلة جديدة، لها مواصفات خاصة، أعادت إلى أذهانهم العهد الاستعماري الذي خيّم على المنطقة حتى أواسط القرن العشرين. ومن هنا؛ انشغل بعض المراقبين في توصيف الحالة الجديدة، ومنهم من ذهب إلى القول بأنّ الأمر يتعلق بعودة للاستعمار، أو باستعمار جديد يضرب أطنابه على العالم العربي والإسلامي.

(١) استخدم "بيان إلى الأمة"، الصادر عن المؤتمر القومي العربي الخامس عشر الذي انعقد في بيروت خلال الأيام من ١٩ حتى ٢٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٤م، تعبير "الغزوة الاستعمارية الجديدة" في وصفه لاحتلال العراق وأفغانستان والهيمنة العسكرية والسياسية الأمريكية على المنطقة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ ففي غضون عقد واحد من الزمن تزامنت حالة العجز والتفتّت التي تلفّ الدول العربية والإسلامية مع "هجمة" مشروعات مصمّمة في مراكز القرار الدولي الخارجي وتهدف علانية إلى إعادة صياغة المنطقة على أُسُس جديدة وبطريقة مفروضة قسراً. فمن المشروع الإسرائيلي المدعوم أمريكياً "الشرق الأوسط الجديد" (١٩٩٤م) إلى المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" (٢٠٠٤م)، وبينهما مشروعات من قبيل "الشراكة الأمريكية نحو الشرق الأوسط"، وهي "شراكة" قسرية أحادية الجانب[١] فرضها الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش على الجانب العربي فرضاً، ولم يستشر بشأنها أيّ طرف معني بها. وربما أعادت هذه المشروعات الموجّهة نحو المنطقة إلى الأذهان عهداً سابقاً كانت فيه المشروعات والمخططات تُصاغ في عواصم الاستعمار وتُنزّل على الأرض تنزيلاً قسرياً، دون استشارة "الشركاء" أو حتى الالتفات إليهم، كما حدث مع نهاية الحرب العالمية الأولى في اتفاقية "سايكس - بيكو" (١٩١٦م)، واتفاقية سان ريمو (١٩٢٠م)، وصدور وعد بلفور (١٩١٧م)[٢].

وعادة ما تتكشف المفارقات من عنوانها؛ فإذا كانت المنطقة قد اعتادت على أن تحمل اسم "الشرق الأوسط"، وهو الاسم المحمول من إرث الاستعمار البريطاني البائد؛ فقد أريد لها أن تعتاد على اسم جديد ابتدعته إدارة جورج والكر بوش هو "الشرق الأوسط الكبير" الذي يكاد يقابل إلى حد ما المساحة الأوسع من العالم الإسلامي.

ومن الذين أفزعتهم السياسات الأمريكية "الصقورية" بعد الحادي عشر من

---

(١) حتى لو تأملنا في مشروعات متبادلة من قبيل "الشراكة الأوربية المتوسطية" التي تُعرف باسم "عملية برشلونة"؛ لوجدناها تعكس بحدِّ ذاتها اختلالاً فاضحاً في موازين التأثير بين جانبي الشراكة دون أن تثمر هذه "الشراكة" عمّا يمكن أن يعكس جديتها.

(٢) صدر وعد وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧م، وهو يقضي بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م؛ من قرؤوا الرسالة من عنوانها عندما سمعوا سيِّد البيت الأبيض وهو يستعيد خطاباً سياسياً حافلاً بمفردات وثيقة الصلة بالحقبة الاستعمارية البائدة. فالولايات المتحدة أخذت تتحدث عن الحرب وعن الحضارة في سياق واحد، معلنة عن نيات التوسّع العسكري، في حين تمعن في تقسيم العالم إلى أمم متمدِّنة وأخرى خارج هذا الوصف، وهي تتوعّد "المارقين" في الوقت الذي تتقمّص فيه ثنائية الخير والشر. إنها إعادة إنتاج للخطاب الاستعماري التقليدي، ولكن بطريقة تفتقر إلى البراعة هذه المرة.

وربما ما دعا إلى القلق بشكل خاص أنّ الخطاب الرسمي الأمريكي في عالم ما بعد ٩/١١ نهض على أرضية إيديولوجية مهّدتها جهود وأطروحات نضجت في البيئة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. يمكن معرفة ملامح هذه الجهود من خلال أعمال بارزة خرجت من الساحة الأكاديمية، وعبر تتبع ما كان يُطرح في القواعد الخلفية لصناعة السياسة الأمريكية، أي حصون الأفكار (Think Tanks) التي صاغت معالم السياسة الراهنة لفريق المحافظين الجدد الحاكم .

سيعثر المتتبِّع للأطروحات التي راجت في هذا السياق على حشو مبالغ فيه لمفردات تنتمي إلى خلفيات ثقافية. فصموئيل هنتنغتون مثلاً عندما رسم معالم الصدام، الذي افترض حدوثه ابتداء من القرن الحادي والعشرين؛ عمد إلى استدعاء خلفية حضارية لهذا الصدام. قد يبدو ذلك بمنزلة الوجه الآخر من العملة التي تتداولها إدارة بوش ومن لفّ لفها، فالحملة على العالم العربي والإسلامي، مدفوعة ظاهراً بإرادة نشر قيم ذات خلفيات حضارية، من قبيل التلويح بشعارات حقوق الإنسان والديمقراطية و"تمكين المرأة"، وما إلى ذلك، وهي ذرائع تقليدية سبق إلى ما يشبهها قدامى المستعمرين أيضاً.

ومما فاقم الموقف إقدام جورج والكر بوش وأركان إدارته على الحديث مراراً، وبصورة مبهمة الدلالة؛ عن "الأمم المتمدنة"، وكأنه يشير بذلك إلى الولايات المتحدة والغرب ومن سار في ركابهما إجمالاً. وقد فُهم من هذا الخطاب بالضرورة وجود أمم "غير متمدنة"، أو "برابرة"، وهو بمنزلة بروز

لمفاهيم قديمة كان لها مفعولها في ساحة السياسة الدولية في العهد الاستعماري البائد.

ومن اللافت للانتباه أنّ عودة تعبيرات الحضارة والمدنية إلى واجهة الصراع الدولي اكتسبت زخمها ودلالاتها من الحسم الذي طرأ على الصراعات التي تنتمي إلى الدائرة الحضارية الواحدة، المسماة "الغرب". فالحربان العالميتان الأولى والثانية، ثم الحرب الباردة، لم تتح المجال للاستمرار في خطاب الاستعلاء الحضاري الذي ساد في الحقبة الاستعمارية التقليدية؛ لأنّ أطراف الصراع كانت تنتمي عملياً إلى الدائرة الحضارية ذاتها، ثم جاءت السنوات الأولى من التسعينيات فرصة سانحة لإعادة إنتاج خطاب الاستعلاء الحضاري بما يؤهله لتوفير الغطاء لحقبة استعمارية جديدة، يُفترض أننا بِتنا شهوداً على إرهاصاتها، أو أننا قد أوغلنا فيها بالفعل.

ومن الواضح أنّ عهد باراك أوباما، يؤشر إلى حالة من الاستدراك والمراجعة، أملتها في الأساس الخسائر الهائلة التي تكبّدتها الولايات المتحدة في حضورها العالمي عسكرياً وسياسياً ودعائياً وأدبياً، جراء النهج الذي مضت فيه إدارة بوش التي ورّطت الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وفاقمت الأزمة مع العالم الإسلامي، وتسببت في خسائر للحضور الأمريكي في أمريكا اللاتينية. وإن لم يكن المجال مخصصاً لتقويم عمق الاستدراك والمراجعة في عهد أوباما، فإنّ المؤكد على أيِّ حال أنّ راسمي الاستراتيجيات في واشنطن أدركوا جيِّداً أنّ المضيّ في نهج المحافظين الجدد بكلِّ ما فيه من استثارة واستفزاز لأمم العالم، ونزعة استعلائية على شعوب وثقافات، لا يمكن المراهنة عليه طويلاً. ومع ذلك لابد من التفريق بين الخطاب السياسي والأداء الفعلي، كما ينبغي الانتباه إلى أنّ الولايات المتحدة ما زالت تدير حالات من الاحتلال والهيمنة المباشرة على بلدان وشعوب أخرى، وهو مؤشِّر جوهري في التقويم. ويبقى السؤال قائماً عن المدى الذي كان يُنتَظَر أن تبلغه موجة التوسّع والهيمنة، إذا مضت تجربة احتلال العراق وأفغانستان بلا متاعب.

ملامح الاستمرارية بين شعارات الماضي والحاضر

إذا كانت للحقبة الاستعمارية التقليدية ذرائعها، فإنّ أقطاب النظام الدولي الوريث لم يتخلّوا عن شعارات برّاقة أيضاً. فـ"المسؤوليات الأدبية" و"الواجبات ذات الصفة الأخلاقية" الملقاة على عاتق المدنيات في أوربا نحو "العالم المتخلف" و"الشعوب غير المتمدنة"، كانت اللافتات التي حملها المستعمرون القدماء. أما لاحقاً، فهناك من صانعي السياسات من يتجنّد أيضاً للاضطلاع بـ"المسؤوليات الأدبية" و"الواجبات ذات الصفة الأخلاقية"، على خطا سلفه، مع اختلاف التفاصيل والسياقات.

لقد تدخّلت الولايات المتحدة في العراق لحمل "الحرية" إلى شعبه على ظهور الدبابات، وشوهد التحالف الأطلسي وهو يهيمن على أفغانستان لينزع البرقع عن نسائها "المغلوبات على أمرهن"، وواكب المتابعون برامج التقويض الجماعي لحقّ الأجنّة في الخروج إلى الحياة، عبر سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان وحملاته الإرشادية للأمهات في العالم الإسلامي تحت لافتة "الصحة الإنجابية"، وتوبعت عمليات الاستغلال في سوق العمل التي انتهجتها شركات متعددة الجنسية في دول نامية وفقيرة، بعد أن أعمت حكوماتها أوهامُ الاستثمار الأجنبي عن رؤية حقائق مريرة يدفع إنسانها ثمنها الغالي من كرامته اليومية.

ولإيضاح بعض الملابسات التي تمّ فيها ليّ عنق المعاني الإنسانية النبيلة في سياقات مُريبة، يجدر الاستماع إلى وزير الخارجية البريطاني السابق، جاك سترو، عندما لجأ مثلاً إلى تقديم صورة إنسانية مؤثرة بين يدي رؤيته التي عرضها في إحدى محاضراته [١] لحقّ الدول الكبرى في التدخّل في شؤون غيرها من الدول. فقد استهل سترو محاضرته تلك عن "الدول الفاشلة والدول

(١) جاء ذلك في محاضرة لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو ألقاها في "معهد الأبحاث الأوربي" ببرمنغهام، في السادس من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢م.

المقبلة على الفشل" بالاستشهاد بوصف توماس هوبس في أشهر أعماله الأدبية، لحالة الوجود من دون نظام؛ "حيث الخوف المستمر والخطر من الموت بعنف"؛ تجعل الحياة "وحيدة وسيئة وبغيضة وقاسية وقصيرة". وستكون هذه التوطئة الإنسانية مدخلاً ذرائعياً ملائماً لسترو كي يقوم بعرض استراتيجية التوسع التي أفصح عنها بقوله: «إننا بحاجة إلى أن نذكّر أنفسنا بأنّ إغفال النظر عن انهيار النظام في أي جزء من العالم، مهما كان بعيداً؛ يشكّل تهديداً مباشراً لأمننا القومي ولسلامتنا».

وعلى المنوال ذاته اعتاد الرأي العام العالمي نسج الذرائع الإنسانية قبيل الحروب؛ فحرب فيتنام كانت "مهمة إنسانية" لتخليص الفيتناميين من استبداد البلاشفة، وحرب الخليج الثانية كانت لوقف العدوان، وحرب أفغانستان ٢٠٠١م وظفت الجانب الإنساني بقوة عبر إبراز معاناة النساء والفتيات تحت حكم طالبان، في حين لم تبتعد حرب احتلال العراق عن السياق ذاته، بل مثّلت ترسيخاً مستفحلاً للنزعة الاستعمالية للشعارات الإنسانية، من خلال توظيفها لتحقيق المآرب التوسعية والسياسات الاستغلالية.

إنّ صعود موجة التوسع العسكري والهيمنة السياسية الأجنبية في بداية القرن العشرين، لم يكن ليتحقّق من دون إبراز سلسلة من الذرائع، وهي التي تكاد تتمحور حول إصلاح مكامن من الخلل هنا وهناك، وحماية الأمن القومي، والاستجابة لمطالب مزعومة بالتدخّل. وقد أنتج هذا المنطق قوالب جديدة من الذرائع، كالموقف ممّا يسمى "الدول الفاشلة" و"الدول المقبلة على الفشل"[1]. فهذان الصنفان المفترضان من الدول يتطلبان التدخل الاستباقي

(١) منذ نهاية الحرب الباردة يستخدم تصنيف "الدول الفاشلة" وتلك "المقبلة على الفشل" بما يشبه الذريعة لانتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة بدعوى مكافحة عواقب الفوضى. وأبرز من روّج لهذا المفهوم في السنوات الماضية مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبغنيو بريجنسكي في كتابه "خارج عن السيطرة"، ودانييل باتريك موينهان في كتابه "عاصمة الجحيم"، وروبرت كابلان في مقاله =

للاحتواء المبكر لعواقب الفشل الذي يمكن أن تُمنى به دولة ما، والذي يجتاز في انعكاساته السلبية حدودها. وتبدو هذه الرؤية ذريعةً لانتهاك سيادة الدول ومنح ورثة الاستعمار التقليدي حقاً مصطنعاً في التدخل في شؤونها الداخلية. ومن الواضح أنّ رؤية التدخل الاستباقي هذه التقت في مغزاها مع مبدأ "الحرب الوقائية" الذي تبنته إدارة جورج والكر بوش.

من يجرؤ على التعافي من أوزار الإرث الاستعماري؟

لعلّ أحد المؤشرات على عدم التعافي من أوزار الإرث الاستعماري أنّ تاريخ الاستعمار لم تتم كتابته حتى الآن كما ينبغي، كما لم يتم فتح ملف الحقبة الاستعمارية على المستويات الوطنية والدولية، هذا إن تمّ التجاوز عن ملفات تعويض الأمم المتضرِّرة من تلك الحقبة عمّا لحق بها.

وممّا ينسجم مع منطق حقوق الإنسان وروح الحرية والديمقراطية والمساءلة أن يجري التحقّق من سلامة الأداء الراهن، وخوض مراجعات مستمرّة لمظالم الماضي أيضاً؛ لأنّ ذلك ضمانة لا بدّ منها للاستقامة في المستقبل، وللإنصاف الأدبيّ للضحايا على الأقل. لكن من الواضح أنّ هذه المراجعات بقيت شكلية وانتقائية بصورة مذهلة؛ إذ لم تتمّ إعادة كتابة تاريخ الاستعمار في الأصل كي تجري محاكمته، كما بقيت ملفات الاستعباد مغلقة حتى اليوم، ولم تفلح مساعي إثارة هذه القضية حتى في مؤتمر دربن المخصص لقضايا العنصرية[١].

= "الفوضى القادمة"، وآخرون، وانعكس هذا المفهوم بقوة على السياسات الدولية بعد الحرب الباردة وخاصة القيادتين الأمريكية والبريطانية. انظر:

Zbigniew Brzezinski, Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-First Century, New York, Scribner, 1993.

Daniel Patrick Moynihan, Pandaemonium: Ethnicity in International Politics, Oxford, Oxford University Press, 1993.

Robert Kaplan, The Coming Anarchy, Atlantic Monthly. 273 (Feb. 1994), 44-76.

(١) عُقد هذا المؤتمر الدولي الذي نظمته الأمم المتحدة خلال الأيام من ١ إلى ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م في مدينة دربن بجنوب إفريقيا.

وقد جرى ذلك التجاهل المطبق رغم البروز القوي لاتجاه محاكمة الماضي، كما هو الأمر بالنسبة إلى العداء لليهود في أوربا، أو ملف التعويضات لعمال السخرة خلال الحرب العالمية الثانية، أو حتى عبر قيام الكنيسة الكاثوليكية بتقديم اعتذارات عن صفحات من ماضيها.

وعندما يتساءل كاتبون فرنسيون في هذا الصدد: «لماذا يبقى التاريخ والذاكرة الاستعمارية نقطتين عمياوين في لاوَعينا الجمعيّ؟»[1]؛ فإنه يجدر الانتباه إلى أنه من المفهوم ذلك الإحجام عن إعادة كتابة تاريخ الاستعمار. فالمراجعة تولِّد الخشية من التعويض عن العهد الاستعماري، والرهبة من مغبة تلطيخ أمم الاستعمار لتاريخها الحديث بالسواد، علاوة على مقاومة ما تبقى من المتورِّطين في الاستعمار التقليدي من أفراد ومؤسسات ونظم لمسعى فتح ملفات الماضي المثقلة بالأوزار، فضلاً عن أنّ الاستعمار إن كان ينتمي إلى الماضي، فإنّ تفاعلاته اللاحقة تواصلت مع الحاضر أيضاً. وإلى جانب ذلك كلِّه لا ينبغي أن يغيب عن الأنظار أنّ السبب الجوهري الكامن في هذا الإحجام قد لا يكون سوى الخشية المتأصلة من محاكمة الخلفيات الفلسفية والفكرية التي انطلقت منها التجربة الاستعمارية، وهي الخلفيات ذاتها التي تشعر المدنيات الغربية الحديثة بأنها مدينة لها بكثير من الفضل في نهضتها؛ أي إنّ **نبش تاريخ الاستعمار المطموس سيعيد التساؤلات إلى المربع الأول، وهل هناك من يحتمل ذلك؟!.**

يبقى القول بأنّ التملّص من محاكمة الماضي لا يعكس استمرار هيمنة

(١) جاء ذلك في مقال يعلق على قضية التعذيب الذي مارسه ضباط فرنسيون في الجزائر إبان العهد الاستعماري، والتي اندلعت مجدداً سنة ٢٠٠١م؛ كتبه بشكل مشترك كل من باسكال بلانشار PASCAL BLANCHARD، وساندرين لومار SANDRINE LEMAIRE، ونيقولا بانسال NICOLAS BANCEL، تحت عنوان "مآزق النقاش حول التعذيب في الجزائر: التاريخ الاستعماري المكبوت"، في صحيفة "لوموند دبلوماتيك"، عدد حزيران / يونيو ٢٠٠١م.

العلاقات غير المتكافئة على النظام الدولي وحسب؛ بل من شأنه أن يثير القلق من مغبة إطلاق العنان لتجاوزات الحاضر والمستقبل أيضاً.

تأتي هذه الاستنتاجات مع الإقرار بأنّ الخروج الأوربي من المستعمرات، وهي التي كانت تشغل مساحة اليابس على كوكب الأرض تقريباً، كان مناسبة لمراجعات في داخل أوربا مدفوعة بدافع أخلاقي، فأصبح هناك تيار متعاظم ينشد السلام والتعايش بين الأمم.

ومع ذلك؛ فإنّ المراهنة على الرأي العام الداخلي في الغرب وصحوته الأخلاقية ينبغي ألّا تتجاوز معطيات الواقع. فمن المفيد هنا أن تجري ملاحظة أنّ الرأي العام في البلدان الغربية، كما في غيرها أيضاً بشكل عام، يبقى مشدوداً بقوّة نحو ملفات السياسة الداخلية، دون أن تحظى السياسة الخارجية بمنسوب مكافئ من الاهتمام إلّا بما ينعكس في المقام الأول على الوضع الداخلي. ومن المثير للانتباه أيضاً أنّ قطاعات من الرأي العام في الدول الغربية، كما في غيرها، ظلّت، حتى في ظل "القرية الكونية"، محجوبةً عن معايشة سلسلة من الحقائق، ما يعرقل اتخاذ موقف ملائم إزاءها لائق بطبيعتها. فالمعايشة لا تتحقق بمجرد العلم بالوقائع والتطوّرات، وإنما عبر ملامستها وإدراك كنهها، وهو "ترف" لا تساعد بعض الخلفيات الفلسفية، وما قد يسود من النزعة المركزية الغربية، وبعض مناهج التعليم على تحقيقه، في حين تكثر الشكوى من أنّ وسائل الإعلام قد تكون حاجبة عن معايشة الحقائق بدلاً من أن تكون نافذة عليها ووسيطاً أميناً بينها وبين الجمهور.

وربما تكون العقبة الكأداء الأخرى هي ما يظنه بعضهم من أنّ "تخلف الجنوب" ملازم لـ"تقدم الشمال"، وأنّ أيّ إخلال بموضع إحدى الكفتين سينعكس حتماً على الكفة المقابلة. ومغزى من يعتقدون في قرارة أنفسهم بسلامة هذه المعادلة التعسّفية؛ أنه لا مفرّ من المضي في نهج غير متكافئ مع أمم العالم وراء البحار؛ للحفاظ على مكتسبات وامتيازات تراكمت في عهد الاستعمار البائد.